ما يعلم بالعقل وما يعلم بالنص

يرى أهل السنة أن المعرفة العقلية تدل على حدوث العالم وتوحيد الصانع وتدل على قدمه وصفاته الأزلية ، كما تدل على جواز إرساله الرسل إلى عباده ، وجواز تكليفه عباده ما شاء ، وأيضا جواز حدوث كل ما يصح حدوثه واستحالة كل ما يستحيل كونه .

أما ما يعلم بالشرع فهو وجوب الأفعال وحظرها وتحريمها على العباد ، فكل ما أوجبه الله على عباده بالوحى أو بغير الوحى واجب يلزمهم ، وكذلك ما نهى الله عنه عباده كان عن طريق الوحى أو غيره لزمهم حرمته .

ونفى أهل السنة التكليف قبل ورود الشرع والخطاب ، وبناء عليه قالوا بأن ما يفعله الناس قبل التكليف لا يستحقون عليه ثوابا ولا عقابا ، فلو استدل عاقل من العقلاء على وجود الله وقدمه وتوحيده وصفاته وعدله وحكمته وعرف ذلك واعتقده كان موحداً مؤمناً ولم يكن بذلك مستحقًا من الله تعالى ثوابا عليه ، فإن أنعم الله عليه بالجنة ونعيمها كان ذلك فضلاً منه عليه ، ويقابل كلام أهل السنة فى أهل الطاعات قبل مجئ الرسل والتكليف كلامهم فى أهل الكفر والمعاصى والفجور ، فلو اعتقد قبل ورود الشرع عليه أحد الكفر والضلال ، لكان كافرًا ملحداً ، ولم يكن مستحقا للعقاب على ذلك ، فإن عذَّبه الله ، عز وجل، بالنار على التابيد ، فإيلام البهائم والأطفال فى الدنيا ، من غير استحقاق . وذلك عدل من الله ، تعالى ، وهذا الكلام أصل مذهب الأشاعرة ، وقال به مالك والشافعى والأوزاعى والثورى وأبو ثور وأحمد بن حنبل وداود الظاهرى والضرارية من المعتزلة[1] .

وهذا الكلام كان مثار جدل ونظر طويل فى تاريخ العقائد ، وهو صورى فى بعض أشكاله ، ولفظى فى بعضه الآخر ، ولا طائل من ورائه ، وخلاصة النظر فيه ، قصد أهل السنة تفويض الذات الإلهية فى الفعل ، ولا يقصدون تعذيب الله الأطفال أو ابتداء الأطفال بالإيلام ، وتعذيب المطيع وإثابة المخطئ ، وكل ذلك من قبيل الجدل ،

---

(١) البغدادى : أصول الدين ، ص ٢٤ ، ٢٥ .

وضابطه أن عدل الله وحكمته ورحمته وفضله يمنع وقوع شئ من هذا ، وقد كانت هذه النقاط بعينها موضع نقد فى عقائد أهل السنة من خصومهم ، والتى تراجع عن أكثرها متأخروهم ، أو كانوا يعلقون بعد تفويض المشيئة بقولهم والله لا يفعل ذلك ، أى من حيث الواقع ، وتصور هذه المسألة عند المعتزلة والزيدية كان أفضل ، وإن اقترب فى النهاية الجميع .

وفى نهاية هذه النقطة نود أن نشير إلى أن أهل السنة قالوا بأن التكليف ورد بالمعارف النظرية فى العلوم العقلية والأحكام الشرعية ، وهى الأخرى مقالة اختلف حولها المتكلمون ، إلا أن دلالة إثبات المعارف العقلية والنقلية التكليف بها شرعى، يقطع الرجعة على من فرق بين العقل والنقل أو قدم النقل على العقل أو انصرف عن العقل وألغى أحكامه .

ومع أهمية العقل وأدلته فى معرفة الله ، تعالى ، وتصحيح العبد لاعتقاده بعيداً عن الشبه والضلالات وبالبراهين والحجج ، يحذر أهل السنة من تجاوز حدوده وإطلاق العنان له بلا مراعاة لطاقاته الحقيقية ، وكما أن للحواس حدوداً فللعقل حدوده أيضا .

حول المعرفة الإلهامية

يميز أهل السنة بين نوعين من المعارف المكتسبة والموهوبة ، فيقول القشيرى عن أنواع العلوم : « مجلوب مكتسب للعبد ، والموهوب من قبل الرب ، ويقال مصنوع وموضوع ، ويقال : علم برهان وعلم بيان ، فالعلوم الدينية كلها برهانية إلا ما يحل بشرط الإلهام »[1] .

فما من علم إلا وللإنسان فيه جهد وكد ولا يرقى فى مراتبه إلا بعد تحصيل ونظر ، ولذلك قالوا بأن العلوم كسبية ، ويشيرون إلى نوع آخر من العلوم ، وهى التي يجدها الإنسان فى نفسه بلا تحصيل أو تعب ، ويسمونها إلهامية ، كشفية ، حدثية ، فيضية ، إلهامية ؛ لأن الإنسان يلهمها من داخله وجوانيته ، وكشفية لأنها تكشف

---

(١) القشيرى : اللطائف ؛ ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ .

عن نفسها من تلقائها دون كد منه فى تحصيلها وبلا مقدمات لها يدركها ، وحدثية لأنها تحدث مرة واحدة كحدث طارق عليه كالكشف ، وكذلك الفيضية لأنها من الرحمن على قلوب عباده .

يقول الجرجانى صاحب التعريفات (ت ٨١٦هـ) : «الإلهام هو ما يلقى فى الروع بطريق الفيض ، أو ما يقع فى القلب من علم ، ويدعو إلى العمل من غير استدلال بآية ولا نظر ولا حجة ، وهو ليس بحجة عند العلماء ، ولكنه عند الصوفية حجة، والفرق بين الإلهام والإعلام ، أن الأول أخص من الثانى ، فقد يكون بطريق الكسب ، وقد يكون بطريق التنبيه» (١) .

ويعد الإلهام طريقًا موازيًا للنظر عند المتكلمين يوصل لليقين ، وإذا كان النظر لبعض الناس ، فالإلهام لجميعهم ، ولا ينبغى صرف النظر عن أحدهم استعلاء ، وانتصاراً للآخر يقول ابن تيمية الحنبلى (ت ٧٢٨هـ) : «لما تكلم علماء الكلام فى وجوب النظر وتحصيله للعلم ، فقيل لهم أهل التصفية والرياضة والعبادة يحصل لهم المعارف والعلوم اليقينية بدون نظر ، وهى واردات ترد على النفوس تعجز عن ردها» (٢)

وقد أقر بها كثير من النظار : «قد أقر به كثير من حذاق النظار من متقدميهم كالكيالهراسى والغزالى وغيرهما ، ومن متأخريهم كالرازى والآمدى» (٣) .

واشترط أهل السنة فى الإلهام ألا يخالف الشرع أو يتجاوزه ، وهو عند بعضهم أفضل من العلوم الكسبية كالغزالى الذى وجد فى الطريق الروحى إلى الله ما يفى بغرضه ، وانتهى إلى المعرفة الإلهية والكشفية ، فوصل بها إلى الحقيقة واليقين (٤) .

واحتج أهل السنة والصوفية وبعض السلف على شرعية الإلهام كمصدر للمعرفة فقالوا : «وأما حجة أهل الذوق والوجد والمكاشفة والمخاطبة ، فإن أهل الحق

---

(١) الجرجانى : التعريفات ، ص ٤٤ .

(٢) ابن تيمية : الفرقان بين الحق والباطل ؛ ص ٦٤ – بيروت ، د . ت .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الغزالى : المنقذ من الضلال ؛ ص ٨٣ ، وما بعدها .

من هؤلاء ، لهم إلهامات صحيحة مطابقة لما فى الصحيحين عن النبى ؛ ﷺ ؛ فإنه قال : «**قد كان فى الأمم قبلكم محدثون ؛ فإن يكن فى أمتى أحد فعمر**» (١) .

وكان عمر بن الخطاب ؛ رضي الله عنه ؛ يقول : «اقتربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون ، فإنها تجلى لهم أمور صادقة» . وفى الترمذى عن أبى سعيد الخدرى ؛ رضي الله عنه ؛ عن النبى ؛ ﷺ ؛ أنه قال : «**اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله**» . (٢) ثم قرأ قوله تعالي : ﴿ **إن فى ذلك لآيات للمتوسمين** ﴾ ؛ وقال بعض الصحابة : «**أظنه ، والله ، الحق يقذفه الله على قلوبهم وأسماعهم**» (٣) .

كيف تحصل المعرفة : يرى القشيرى أنها تحدث عن طريق التفكر ثم العلم ، ثم التذكر ؛ فيقع العالم أولا النظر موضعه ، فإذا لم يكن فى نظره خلل وجب له العلم لا محالة ، ولا فرق بين العلم والعقل فى الحقيقة ، ثم بعده يتم استدامة النظر بالتذكر فى إطار من مصادر المعرفة النظرية ، مضافًا إليها الإلهام ، وهو خطاب الحق لسر المريد ، وما يلقى فى قلبه .

المعرفة واليقين : وكل معرفة قامت على الأسس السابقة لا ينبغى أن يتطرق إليها الشك أو الظن ، لمنافاة ذلك لليقين ، خاصة فى معرفة الله : «الظن ينافى اليقين ، فإنه ترجيح أحد طرفى الحكم على الآخر من غير قطع .. وفى وصف الحق يجب أن يكون العبد على قطع وبصيرة ، فالظن معلول» .

إن الغرض الأساسى والمحصلة النهائية للمعرفة حدوث اليقين ، والطمأنينة فى النفس الإنسانية ، ولأن المعرفة الإلهامية تجريبية بطبعها ومتصلة بالتجربة الروحية أكثر من اتصالها بالاستدلال والنظر والتأمل ، فهى تتصف بصفتين :

أحدهما : المباشرة ، فهى بلا وسائط معروفة ، ولا تخضع لقوانين معينة ولا ضوابط محددة .

ثانيهما : التجدد ؛ فهى دائمة التجدد والتغير ، مما يدل على أنها تعكس مرادات

---

(١) متفق عليه ، البخارى ؛ ٦ / ٥٩١ ، حديث رقم (٣٤٦٩ ، ومسلم ؛ ٨ / ١٦٦ حديث رقم (٢٣) وفى غيرهما .
(٢) الترمذى فى سننه ؛ ٥ / ٢٧٨ ، حديث رقم (٣١٢٧) . وانظر الجامع الصغير ؛ ١ / ٣٤ .
(٣) ابن تيمية : الفرقان ؛ ص ٦٢ .

صاحب التجربة الروحية أكثر من تصويرها الحقيقة فى كما لها وتما مها [1] .

يجدر الإشارة إلى أن بعض طوائف الأمة قد أنكرت أن تكون المعرفة الإلهامية طريقًا للاستدلال على قضايا العقيدة ، لأسباب عدة منها خصوصية المعرفة الإلهامية ، وما تتسم به من غموض وخفاء ، وعدم وجود ضوابط تدل على وجودها ، فضلاً عن أن تدل على صحتها وصدقها ، وكذلك اختلاط الأدلة الإلهامية بالمعرفة الإلهامية ، وعدم وجود فواصل بينهما .

* * *

(١) القشيرى : مصدر سابق ، ٢ / ٩٥ .